المبحث الثاني

كيف يتكون التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوضعي

هذا التساؤل كان الدافع من وراء هذا السرد الفكري للمفردات الاقتصادية، للنظام الاقتصادي الوضعي، حتى يمكن التعرف على كيفية التركيب الاقتصادي لهذا النظام، وكيف يدار اقتصاديًا، وعلى أسس فنية، وفلسفية بُنِيَ.

والغاية التي يدور حولها المبحث، هي البحث في هذا التكوين الرأسمالي، الذي تتشكل منه الثروة، والتي دوماً تنتهي إلى ثروة موروثة، تخضع وتتأثر بالنظم الاقتصادية، وتؤثر في منهجها الادخاري، فهل كانت رؤوس الأموال المتراكمة لصالح الإنسانية، والمجتمع البشري، أم تكونت على أجسادهم، وعلى حساب مصالحهم الإنسانية، بل وعلى حساب الشعوب؟

فلنرى كيف تم التراكم الرأسمالي في تلك النظم الوضعية، والتحليل سيتناول التراكم الرأسمالي على مرحلتين:

ـ مرحلة ما قبل نشوء النظريات الاقتصادية الوضعية، وتتم مناقشتها في المطلب الأول.

ـ مرحلة الفكر الاقتصادي ووضع النظريات الاقتصادية للتراكم الرأسمالي، في المدارس الاقتصادية، وتتم مناقشتها في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التراكم الرأسمالي (تراكم الثروة) في العصور الوسطى

حدد «زومبارت» خمسة مخزونات رئيسة للثروة المتراكمة هي:

١ـ الثروة الباباوية في روما، ومصدرها مساهمات المؤمنين، والتي تعززت خلال الحملات الصليبية.

٢ـ جماعة الفرسان (فرسان المعبد)، بامتداد مؤسساتهم في كل أنحاء العالم.

٣ـ الثروات الملكية في بريطانيا وفرنسا.

٤ـ الطبقات العليا من النبلاء الإقطاعيين.

٥ـ الأموال التي تحصل عليها المدينة، من المراكز التجارية الهامة.

فما هي الأصول الفعلية لتلك التراكمات القديمة؟

(١) الريع:

يُعتبر الريع هو الأساس التاريخي للرأسمالية، والريع يتشكل من ناتج العمالة، الذي يزيد عما هو مطلوب للإبقاء على حياة العمال، ويرجع السبب في تكوين هذا الفائض، إلى القوة السياسية والاقتصادية، للملك، أو الإقطاعي، أو مالك الأرض، والذي يرجع إليه قرار استهلاك أو تخزين هذا الفائض، هذا بالإضافة إلى فرض الضرائب، والرسوم، والإيجارات، التي تمكن من سحب قدر كبير من الإنتاج من المزارعين، لتدفع بتلك الثروة الفائضة، إما لاستهلاك المالك الشخصي، أو لاستهلاك جهاز من الأتباع العاطلين.

وبالرغم من ذلك، فإن السيد لا يتمكن من إحداث تراكم رأسمالي؛ لأن ما كان يحصل عليه من إنتاج، يكون على شكل سلع قابلة للتلف، أو تدفع في صورة عينية أيضاً، فإن أعمال السخْرة كانت تستخدم في إنشاء المباني، والطرق، والجسور، وبالرغم من كونها تشكل منفعة دائمة، إلا أن إسهامها كان ضعيفاً في تحقيق التراكم المأمول[1].

على جانب آخر، فإن بيع أراض المدن، والتعويضات، كان يضع مبالغَ كبيرة في أيدى الأقلية الارستقراطية الإقليمية، هذا بالإضافة إلى سحب الطبقة العاملة بصورة بطيئة وتدريجية، والتي أصبحت أساساً للاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه كان هناك نوعاً آخر من العمل في الأرض، يوفر الشرط الفني للتراكم، الذي لا يعتمد على دفع الإيجارات لأراضي المدن، أو الأراضي الزراعية، وهذا ما تم البحث عنه فيما بعد لضرورة توفيره.

(٢) اكتشاف المعادن:

هذا كان ضروريًّا لتعويض النقص في التراكم الرأسمالي الناشئ عن الريع، إذ إن اكتشاف وتوزيع المعادن الثمينة، كان ضروريًّا لتحقيق ذلك، ومع بداية العصور الوسطي، كان لقاء الغرب مع بيوت المال القديمة الموجودة في الشرق، عاملاً في الامتصاص المستمر للمعادن الثمينة، لكي يتمكن الغرب من دفع ثمن السلع، التي كانت تصل لأوروبا عن طريق تجارة الشام، وبهذا بدأت أوروبا الغربية عن طريق

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، النظم الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٣٨.

التجار تحصل على إمداد النقود التي تمكن رجال الأعمال من توجيه تدفق الجهد الصناعي الفائض من الإنتاج المباشر، إلى إنتاج السلع الرأسمالية الصناعية والتجارية.

هذا التخزين للثروة الناتج عن اكتشاف الذهب والفضة، كان يتحكم في استغلال الثروة لتستخدم إما للاستهلاك الشخصي، أو للسيطرة على أشكال أخرى من الثروة، أو على جهد الرجال، أو لاستخدامها في شئون الحرب والدفاع.

(٣) استخدام الربا:

أصبحت طبقة رجال الأعمال، التي ظهرت، والتي تملك مصادر تراكم الثروة في أيديها، تنظر إلى استغلال رأس المال لتحقيق أقصى ربح منه، والذي كان من خلال الربا، بإقراض النقود، وكان التربُّح من ورائه يُشكل أهمية تفوق الدور الذي لعبته هذه الأموال، في تحويل الثروة الإقطاعية، إلى ثروة مدنية.

وكان كبار ملاك الأراضي، يضطرون للاقتراض، لكي يرسلوا إلى روما، المساهمات النقدية الكبيرة، التي يتطلبها (عصر الإيمان)، واللوردات المؤمنون، لتغطية نفقات الحرب، والبناء المتزايدة، بل امتدت الاستدانة من البيوت المصرفية في إيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا؛ لتغطية نفقات الحروب الصليبية، وإرغام الصليبيين للاستدانة، وكانت النتيجة، سحب مساحات كبيرة من أراضي الملاك الأرستقراطيين المتورطين في الديون، الذين كانوا أيضاً يستدينون من أجل الإنفاق على حياة الترف، التي عرفوها من الشرق، والدخول في تلك الحياة الجديدة، دفع بعجزهم المالي، إلى الاضطرار للاقتراض من سكان المدن الأغنياء؛ لتغطية نفقات الإسراف في اللباس، وغير ذلك من مظاهر الترف.

(٤) الاستغلال الاستعماري والسخرة:

بالرغم من تلك الطرق التي انتقل بها رأس المال، من ملكية الأراضي، إلى أيدى رجال الأعمال، إلا أنها لم تعط تفسيراً كافيًا للزيادة السريعة للثروة في أوروبا الغربية، من دون الوصول إلى الثروة المالية كأدوات للتراكم الرأسمالي المركزي، ولا بدون فرص أكبر لجمع الموارد المادية المختلفة؛ لتنمية الفنون الصناعية، حيث إن أوروبا الغربية لم يكن لديها الإنتاج الكافي من المعادن الثمينة من المناجم، تُمكِّنها من الوصول إلى الرأسمالية الحديثة[1].

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

كذلك لم تقدم الزراعة إيجارات تشكل زيادة في الإنتاج، تكفي لتراكم الثروة، ولم تستطع إنتاجية الفنون الصناعية للمدن، أن تحقق نموًّا سريعاً للربح، ولم يكن الأساس العمالي للرأسمالية الحديثة موجوداً، مما دفعها إلى التوجه إلى استغلال أجزاء أخرى من العالم، من خلال النهب العسكري، والتجارة غير المتساوية، والسخرة.

كل هذه العوامل كانت لازمة لنمو الرأسمالية الأوروبية، وثروة المدن الإيطالية، لا يمكن إدراكها تماماً بعيداً عن استغلال بقية مدن البحر الأبيض المتوسط، كما أن نجاح البرتغال، وأسبانيا، وهولندا، وفرنسا، وانجلترا، لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن تدمير المدنية العربية، وسلب إفريقيا، وإفقار وتدمير جنوب آسيا، وجزر جنوب آسيا وجزر الهند الشرقية المثمرة، حضارتي الإنكا، والإزتيك الأمريكيتين.

هذا مع فرض تحكم الجمهوريات الإيطالية، بعد نهايات الحروب الصليبية على سوريا، وفلسطين، وبحر إيجه، والبحر الأسود، حيث كانت جزر إيجه وآسيا الصغرى، مليئة بالموارد الطبيعية الغنية، وسكانها صناع مهرة، لم تكن معروفة فنونهم آنذاك للعالم الغربي.

وقامت المدن الإيطالية بإنشاء مراكز تجارية في تلك المدن، وحصلت على مكوس عالية من الصناع، مع الحصول على ناتج الأرض، والمناجم والصناعة، وبتلك الممارسات، أمكن القضاء على النظام الإقطاعي، وظهور شركات متميزة، تمارس احتكاراً ملكيًّا أو احتكارًا للدولة.

هذا مع إحداث آثاراً اجتماعية، فكانت السُّخرة، واسترقاق الرجال والنساء والأطفال، ووجدت تجارة الرقيق مكاناً، حيث تم استجلاب أعداداً كبيرة من الأسرى المسلمين.

فما أثر تلك العوامل على التراكم الرأسمالي؟

هذه العوامل زودت أوروبا الغربية، بتراكمات الثروة المطلوبة، بالإضافة إلى الاستغلال المستمر للعمال العبيد، أو الأحرار، حيث فطنوا إلى أن الثروة الحقيقية لتلك الأراضي المكتشفة تكمن في سكانها؛ لأن أوروبا الغربية حتى القرن التاسع عشر، لم تكن هي المصدر الكبير من العمال، الذين لا يملكون أرضاً، والمطلوبين كشرط من شروط الرأسمالية المربحة.

كذلك فإن اعتبار اقتصاد المستعمرات، واحداً من الشروط الضرورية؛ لإحداث التراكم الرأسمالي الغربي، بل إن التجارة الإجبارية، لم تقم على التبادل المتساوى للسلع، بل كانت بمثابة سرقة مقنَّعة، والأرباح التجارية والصناعية كانت على حساب القيمة الفائضة للرق، والعمل الإجباري، وبعائد الضرائب، والسلب[1].

والتساؤل المثار:

هل كانت تلك الممارسات نتاجاً طبيعيًّا للتوسع للحصول على الثروة، لإحداث التراكم الرأسمالي الغربي، وما وصلت إليه الرأسمالية بشكلها الحالي، لتخدم البشرية، والتقدم العلمي؟ أم أن تلك الممارسات أضرَّت بالشعوب وبمقدراتها، وانتهكت حرماتها وثرواتها لصالح الغرب؟ وكيف وقفت تلك الشعوب مكتوفة الأيدي أمام تلك الممارسات، ولم تكن لها المبادرة في إحداث التراكم الرأسمالي؟

فكيف يمكن الحكم على ذلك؟

المطلب الثاني

مرحلة الفكر الاقتصادي ووضع النظريات الاقتصادية للتراكم الرأسمالي، في المدارس الاقتصادية الوضعية المختلفة

نظريات التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوضعي:

(١) نظريات التراكم الرأسمالي عند الكلاسيك:

أ ـ التراكم عند آدم سميث:

انصبَّ اهتمام آدم سميث على القواعد، التي تحدد توزيع الدخل بين العمال، وملاك الأرض، والرأسماليين، معتمداً في نظريته على كيفية توزيع الفائض، ولكنه أهمل في تحليله كيفية الوصول إلى التراكم الرأسمالي، واعتبر ذلك هو مفتاح فهم السلوك الاقتصادي[2].

لقد ربط سميث عوائد عناصر الإنتاج الثلاثة عنده، وهي: الأجور، والأرباح،

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٢) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧.

والريع، بمدى اتفاقها مع مصالح المجتمع، التي تنقسم إلى ثلاث فئات، فالفئة الأولى تعيش على الريع، وهي الفئة التي لا يكلفها دخلها عملاً، ولا عناية، حيث يصلها دخلها من تلقاء ذاته، مستقلاً عن أى خطة أو مشروع من جانبها، وكان الموقف من هذه الفئة ألا تفتئت على مصالح المجتمع العامة، أما مصلحة الفئة الثانية، التي تعيش على الأجور، فإن تأثير المصلحة العامة للمجتمع عليها قويًا مثل الفئة الأولى، فأجور العمل لا ترتفع أبداً، إلا عندما يزداد باستمرار الطلب على العمل، أو عند زيادة عدد العمال المستخدمين سنويًا، هذا الارتباط القوى في المصلحة، يتبين عندما تتوقف الثروة الحقيقية للمجتمع عن النمو، فينعكس ذلك في الانخفاض السريع في أجور العمال؛ ليصل إلى الحد الكافي للبقاء على الحياة، وإذا زاد التدهور، فإن الأجور تنخفض عن هذا المستوى، أما الفئة الثالثة، فهي التي تعيش على الربح، وهي فئة أصحاب الأعمال، حيث تستخدم رأس المال، للحصول على الربح، الذي يحرك الجزء الأكبر من العمل، وهو الغاية من جميع تلك الخطط والمشروعات، غير أن ارتباط هذه الفئة بمصلحة المجتمع يجعلها لا تستفيد.

وهكذا كان مفهوم سميث عن الخصائص الاقتصادية للطبقات الاجتماعية، من عمال، ورأسماليين، ومالكين للأرض، حيث كان استهلاك العمل مقارباً لحد الكفاف، وكانت وظيفة الرأسماليين هي التراكم، كما كان استهلاك الملاك اقتطاعاً من الفائض المتاح للتراكم، ولما كانت الطبقات الثلاث تتصرف في دخولها، بأشكال متغايرة، فقد كان تقسيم الناتج الكلي فيما بينها يحكم تطور الاقتصاد[1].

وبالرغم من كون اهتمامه انصب على قواعد تقسيم الناتج، ولم ينصرف إلى وضع نظرية تعمل على كيفية تراكم رأس المال، إلا أنه ذهب في عكس الاتجاه لصالح العمل بل جعله المتكأ الذي يستند إليه الرأسماليون في تعظيم أرباحهم، على حساب هذه الفئة، سواء في المجتمعات البدائية، أو المتمدينة، حيث كان التنازع بين القوة والثروة، وبين العمال، ومحاولات أصحاب العمل خفض الأجور إلى أدنى من معدل الإعاشة، وكان الموت هو النتيجة الحتمية للعامل الذي ينخفض أجره، فقد اقترح سميث، ما شكل بعد ذلك أساساً لنظرية مالتس، المتعلقة بالسكان، ونظرية ريكاردو عن الأجور،

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، نظرية القيمة عند الكلاسيك (آدم سميث وريكاردو)، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة ١٩٩٧م، ص٦٦، ٦٨.

حيث بنى فكرة زيادة الثروة على الادخار، الذي يؤدى إلى زيادة رأس المال، الذي يدفع بالتقدم الاقتصادي والأجر المرتفع.

ويشرح سميث ذلك بقوله:

إنه عندما يتقدم المجتمع المتمدين، فإنه يصعب وقف تضاعف الجنس البشري، حتى مع وجود الندرة، إلا أن ذلك يحدث بين الطبقات الدنيا، ولضمان التقدم تسير الفكرة في اتجاهين[1]:

الاتجاه الأول: القضاء على جزء كبير من الأطفال، حينها يعمل الأجر المطلق للعمل، على تحسين مستوى أبناء هذه الطبقة.

الاتجاه الثاني: تشجيع الزواج، وربط ذلك بالأجر الذي يتطلبه العمل، فإذا كان الطلب متزايد على العمل، فلا بأس من تشجيع الزواج، لمضاعفة أعداد العاملين، مما يمكن من إيفاء هذا الطلب المتزايد، بتزايد عدد السكان، وحتى في حالة أن يكون الأجر أقل من الضروري، فإن قلة الأيدي العاملة، سترفع الأجر سريعاً، وإذا زاد عدد العمال، فسوف تنخفض أجورهم، إلى المعدل الذي يجب أن ينخفض إليه، الأمر الذي يؤدى إلى خفض الأسعار، ورجوعها إلى المعدل العادي، الذي تقتضيه ظروف المجتمع، وهذا الطلب هو الذي ينظم ويحدد حالة التكاثر.

ووفقاً لهذا، يرى سميث أنه يجب أن تحدد أجور العمال والخدم في كل نوع من أنواع العمل، للتوافق مع ما يتطلبه الطلب، سواء كان متزايداً، أو متناقصاً، أو ثابتاً.

وكما يرى أن الغلبة ستكون لأصحاب العمل، حيث يستطيعون الصمود طويلاً، أمام أى نزاع من قِبل العمال، يعمل لصالحهم، فكل من صاحب الأرض، والمزارع، وصاحب المصنع، والتاجر، في إمكانه أن يعيش عاماً أو عامين على رأس المال الذي حصل عليه بالفعل، بينما لا يستطيع العامل الصمود لأكثر من شهر[2].

من هنا يتضح سر اهتمام سميث بالعمل، عند وضع نظرية القيمة، التي وجدت الاهتمام الأكبر في مؤلفه «ثروة الأمم»، انطلاقاً من المبادئ الأساسية للمدرسة الكلاسيكية، التي قامت على أساس فكرة المصلحة الذاتية الفطرية للإنسان، والانسجام الطبيعي للمصالح، حيث يسعى كل فرد فيها دائماً، للحصول على أفضل

(١) المرجع السابق، ص٥٣.

(٢) د. السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص٥٤، ٥٥.

توظيف لرأس المال الذي يتوفر لديه، بينما يهتم بمصلحته، لا بمصلحة المجتمع، ولكن في نفس الوقت، فإن مصلحته تدفعه بشكل طبيعي، لتفضيل التوظيف الأكثر فائدة للمجتمع.

ب ـ نظرية التراكم الرأسمالي عند ريكاردو David Ricardo:

«كانت أهم مساهمات ريكاردو، والذي ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية، قيامه بالتحليل لعملية التراكم الرأسمالي، (التي أهملها سميث)، واعتمد على أن فهم الميكانيكية الاقتصادية لنظريته، يتأسس على عمليتين:

الأولى: عملية التوزيع الدخلي.

الثانية: عملية التراكم الرأسمالي.

كذلك، فإن تحليل ريكاردو للتراكم الرأسمالي يقوم على مبدأين:

١ـ مبدأ الحدّية: الذي يستخدم لتوضيح حصة الريع.

٢ـ مبدأ الفائض: لتوضيح تقسيم الباقي **Reduce**، بين الأجور والأرباح.

ويقسم ريكاردو الاقتصاد إلى قطاعين رئيسين هما: الزراعة، والصناعة.

ويقيم ريكاردو تحليله على هذه الافتراضات:

١ـ أن القوى العاملة في الزراعة هي التي تحدد التوزيع في الصناعة.

٢ـ يتحدد معدل الأجر باستقلال تام عن الإنتاجية الحدية، وإنما يتحدد بسعر عرض العمل.

٣ـ الباقي، والذي يُقسم بين الأجور والأرباح، يكون على أساس أن زيادة الأجور تخفض الأرباح، وبالتالي تخفض التراكم[1].

هذه الافتراضات يوضحها الشكل التالي:

(١) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧.

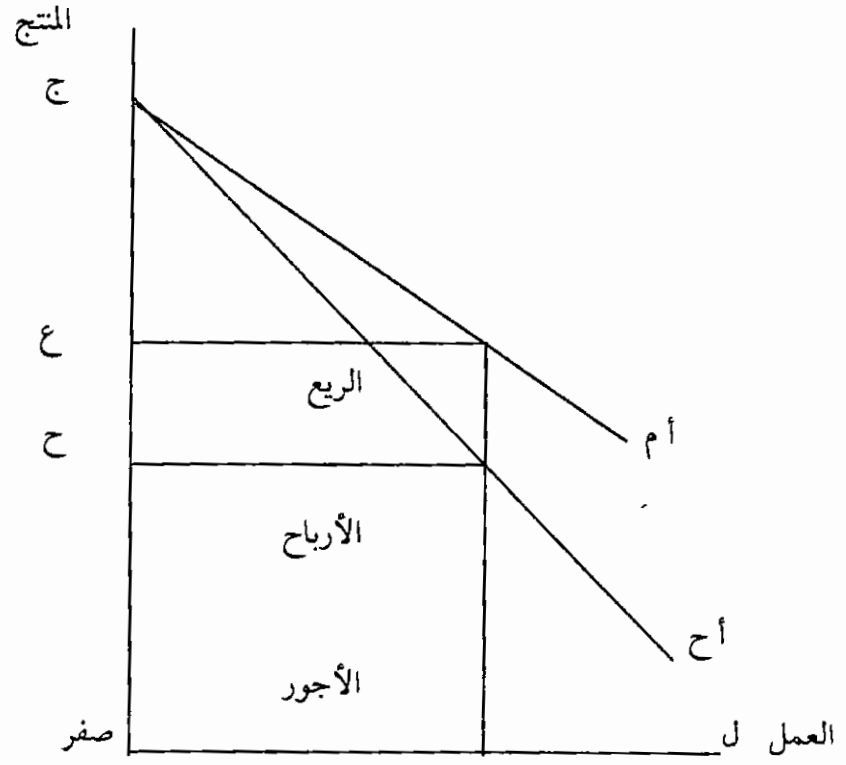

حيث:

(صفر ج) تقيس المنتج، وهو القمح عند ريكاردو.

(صفر ل) كمية العمل المستخدمة في الزراعة.

الريع: هو الفرق بين منتج العمل على الأرض الحدية، وبين منتج العمل على الأرض المتوسطة (أ ح، أ م).

ويتبين من الشكل أن الأجور محددة باستقلال عن المنتج الحدى للعمل.

فماذا يقدم تحليل ريكاردو كنظرية للتراكم الرأسمالي؟

يرى ريكاردو في فرضه:

أن المجتمع يتكون من ثلاث طبقات:

١ـ ملاَّك الأرض The Land Lords

٢ـ الرأسماليين The Capitalists

٣ـ طبقة العمال The Labor

ـ وأن الطبقة الثانية (الرأسماليين) هي التي تقوم بدفع الريع للملاك، والأجور للعمال.

ـ وأن الأجر هو أجر الكفاف (بسبب فائض العمالة).

ـ الباقي يقسم بين الريع والأرباح (بعد دفع أجر العمل).

مع اعتبار:

أن الريع قد حدد حسب الإنتاجية الحدية للأرض.

أن الأرباح (الباقي) سوف تعتمد على مدفوعات الأجور.

وبصيغة Eatwell Robbinso ، فقد استخدم هذه المصطلحات:

V = مدفوعات الأجور

C = البذور اللازمة للإنتاج (سنة عند ريكاردو)

S = الأرباح

فإن معدل الربح على رأس المال يكون : $\frac{S}{C+V}$

من هذا أراد ريكاردو أن يثبت:

١ـ الأرباح تتوقف على مدفوعات الأجور.

٢ـ أن الزراعة هي التي تحدد التوزيع في الصناعة، ذلك أن معدل الربح سوف يحدد طبقة المزارعين The Farmers ويحدد طبقة الصناع The manufacturers ، فإذا ارتفع معدل الربح يتحول المزارعين إلى صناع والعكس.

٣ـ يفترض ريكاردو أن:

ـ دخل ملاك الأرض يذهب إلى الاستهلاك، وفي سبيل التراكم الرأسمالي، فإنه كان يعارض ارتفاع دخل هذه الطبقة حتى لا يذهب إلى الاستهلاك، وفق افتراضه؛ ولذلك كان يعارض فرض ضرائب على استيراد القمح، حتى يتمكن من انخفاض الريع، وبالتالي ارتفاع معدل الربح للرأسماليين الذين اتخذوا انخفاض سعر الغلال ذريعة لتخفيض أجور العمال، وذريعة أن هذا الإجراء يحابي التنمية الاقتصادية.

ـ وحيث إن الأجور تكون عند مستوى الكفاف، فإنه يفترض أن دخل العمال، يكون صفراً.

ـ يرجع الادخار في ظل هذه الافتراضات، إلى طبقة الرأسماليين، التي تحصل على الربح، والتي تساوى الادخار الإجمالي للمجتمع.

ونستخلص من هذا التحليل:

١ـ أن التكوين الرأسمالي يعتمد على قرارات طبقة الرأسماليين، المحققة للربح، ويتوقف على معدلاته[١].

٢ـ يوجه النقد إلى نظرية ريكاردو لربطه التراكم بأجر الكفاف، وكذلك لربطه التراكم بالقطاع الزراعي وحده[٢].

جـ- نظرية التراكم الرأسمالي عند كارل ماركس:

يُصنَّف ماركس على أنه واحد من الاقتصاديين الكلاسيك، غير أنه قد يُعتقد أن نظرية التراكم عند ماركس، هي نظرية لاقتصاد يدار على أسس ماركسية، غير أن **Marx** قدم تحليلاً لعملية التراكم في ظل نظام رأسمالي، مع ظن البعض مثل **Harris**، أن النظرية الماركسية تملك أكمل نظرية للتراكم، وهذا فهم خاطئ يؤيد على أساس أمرين:

١ـ أن نظرية التراكم الماركسية، اعتمدت على معدل الاستغلال، وهذا ينافي ما يدعيه ماركس، أن نظريته تعمل لحساب الطبقة العاملة.

٢ـ نظرية ماركس بُنيت على تحليل للتراكم في اقتصاد رأسمالي، وليس على أساس اقتصاد يدار على أسس ماركسية.

فما هي أسس النظرية الماركسية للتراكم الرأسمالي؟

لقد تأثر ماركس بآراء ريكاردو، فيما يخص نظريتي التوزيع والتراكم، اللتان هما محور تحليل الكلاسيك، وخاصة فيما يتعلق بفائض القيمة عند ريكاردو **Surplus Value**[٣].

فكيف تتم إذن عملية التراكم عند ماركس؟

---

(١) د. رفعت السيد العوضي، المرجع السابق، ص١٨ـ٢٠.
(٢) المرجع السابق، ص٦١ـ٦٣.
(٣) المرجع السابق، ص٢١، ٢٢.

اعتمد في تحليله على تلك الأدوات التحليلية:

١ـ معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة) The Rate of exploitation

يختلف ماركس في نظرته عن نظرة الفكر الكلاسيكي لتحديد قيمة السلعة بوقت العمل الضروري لإنتاجها[١]، «فقد ميز سميث بين درجات العمل، بحسب المشقة واليسر، وبهذا يسمو على مفهوم ماركس، الذي سوى بين نمطين مختلفين من السلع، فالمساواة عنده، هي الصيغة الوحيدة التي تبرز الطابع الخاص، للعمل الخالق للقيمة، واختزل مختلف أنواع العمل، في إنتاج مختلف أنواع السلع، في صيغة واحدة مشتركة، كونها عملاً بشريًا مجرداً»[٢].

فإن العمل اللازم لإنتاج السلع تتحدد قيمته، بحد الكفاف Subsistence

ويمكن التعبير عن ذلك:

W = الأجر (أجر الكفاف) حيث E = 1 – W

E = معدل الاستغلال

S = القيمة المضافة

فإن: $E = \frac{S}{W}$

٢ـ معدل الربح The Rate of Profit:

يختلف توزيع الناتج القومي عند ماركس عن الكلاسيك، حيث يحصره بين الأجور والأرباح، فإن الأرض كأحد عوامل الإنتاج تكون غائبة، وهنا لم يميز ماركس بين الريع والربح، ففي ظل المنافسة الكاملة، فإن معدل الربح يكون واحداً، لكل أصحاب رأس المال، بسبب أن المبلغ الإجمالي للقيمة المضافة، يوزع بين الرأسماليين عند معدل واحد كنسبة إلى السعر الإجمالي لرؤوس أموالهم الخاصة.

حيث:

رأس المال الثابت = C

(١) المرجع السابق، ص٢٣، ٢٤.

(٢) د. السيد عطية عبد الواحد، نظرية القيمة عند الكلاسيك، مرجع سابق، ص٣٤.

وحيث S في المعادلة السابقة = الربح

و W = الأجر

$$\text{فإن معدل الربح } R = \frac{S}{C + W}$$

٣ـ معدل التراكم The Rate of Accumulation

بناء على تقسيم ماركس للدخل القومي بين الأجور والأرباح، فإن هناك طبقتين، هما العمال، والرأسماليون، القادرتان على الادخار، حيث في هذه الحالة يكون التراكم الرأسمالي الإجمالي = ادخارات الطبقة العاملة + ادخارات الرأسماليين، وحسب التحليل الماركسي، فإن العمال لا يمكنهم الادخار؛ لأن أجورهم عند حد الكفاف، لوجود فائض العمالة، وعلى هذا، فإن ادخار المجتمع يعتمد على ادخار أصحاب رأس المال، ولكن في الواقع، فإن تحليل التراكم عند ماركس، يقتطع من الدخل المستحق للطبقة العاملة؛ لذا يرى أن المجتمع الرأسمالي يعمل على التراكم على حساب الطبقة العاملة، فالأجر يكون محدداً بالغرض من العمل، وأن الإنتاجية الحدية لا تحدد الأجر[١].

تعليق على نظرية ماركس:

لم يعرض Marx في نظريته لآلية التراكم الرأسمالي، في المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي، وإنما يعرض دراسة تاريخية تنبؤية عن المستقبل لآلية التراكم الرأسمالي في ظل نظام رأسمالي، والتي لم يثبت الواقع التاريخي صحة هذه التنبؤات المستقبلية[٢].

(٢) نظريات التراكم عند الكلاسيك الجدد:

اهتم كتاب هذه المدرسة بالتراكم ربما بطريقة غير مباشرة، بخلاف الكلاسيك القدامي وماركس، فلم يكن التراكم المحور الرئيس لفهم الميكانيكية الاقتصادية، ولكن اهتمامهم بالتراكم أخذ صورة أخرى، تتمثل في أخذ قرار الادخار، فدراسة التراكم عندهم تتطلب دراسة ميكانيكية الادخار، ونتتبع بعضاً منها:

(١) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٤، ٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦١-٦٣.

١ ـ دوافع التراكم:

يرجع الفضل لكينز، الذي تكلم عنها (وقد استعرض البحث جانباً من آرائه عند تعريف الادخار)(*)، أما مارشال **Marshall** فإنه يرى أن تراكم الثروة، تحكمه بعض الأسباب، منها العادة، والعرف، والرغبة في تأمين العائلة، هذا مع اعتبار الدور الذي تلعبه الفائدة مع الادخار (أو سعر الطلب على الادخار)، فإنه يعمل على رفع معدل الادخار، إلى جانب تأثير العوامل الأخرى.

أما فريدمان **Friedman** ، فإنه يدخل عامل عدم التأكد كسبب إضافي لزيادة الثروة، إلى جانب باعث الاستهلاك، والحصول على الفائدة، والذي يعمل على توفير احتياطي لحالات الطوارئ.

إذن تنتهي هذه النقطة إلى استخلاص ما يلي:

(أ) أن دوافع التراكم عند الكلاسيك الجدد ثلاثة هي: دافع المعاملات ، ودافع الاحتياط، ودافع الحصول على دخل (المضاربة).

(ب) أن التراكم (الادخار) ينظر إليه من زاوية الحصول على دخل يكون دالة متزايدة في معدل الفائدة.

٢ـ علاقة الادخار – الدخل:

لقد أكد كينز على الدور الذي يلعبه مستوى الدخل، وتأثيره على الادخار، وفي نفس الوقت لم يهمل الدور الذي تلعبه الفائدة، ولكن بطريقة مختلفة عما كان يقول به الكلاسيك عن الفائدة، حيث تؤثر في تقلبات الميل للادخار، وبهذا أصبح تأثير الدخل على الادخار، من العلاقات الدالية المقبولة من الكلاسيك الجدد، وتعتمد هذه العلاقة على:

(أ) أن عدم التساوى في توزيع الدخل، يعمل على تحقيق ادخار أعلى.

(ب) أن علاقة معدل الادخار والدخل ليست خطية(**).

٣ـ نظرية ادخار العائلة ونظرية ادخار المنشأة:

أصبح التمييز واضحاً عند متأخرى الكلاسيك للتفريق بين النظريتين، لما لنظرية

(*) انظر المطلب الثاني من الفصل الثاني.

(**) يرجع إلى تعريف الادخار في الاقتصاد الوضعي، انظر المطلب الثاني من الفصل الثاني.

ادخار المنشأة من أهمية تكمن في كيفية تحديد المستوى المرغوب من رأس المال، وتتضح معالم هذه النظرية من النقاط التالية:

(أ) قرار الادخار هو المسئول عن تراكم رأس المال، والذي يأخذ القرار هو الفرد، فلا يكون القرار مقاداً، بل اختياريًّا والدولة غير مسئولة عن قرار الادخار.

(ب) بواعث التراكم تتمثل في:

- الاستهلاك المستقبلي.
- توفير احتياطي لحالات الطوارئ.
- الحصول على فائدة.

وبهذا نقل الكلاسيك الجدد، نظرياتهم المحورية عن التوزيع والتراكم، إلى التخصيص الفعال للموارد.

(جـ) الادخار هو دالة متزايدة لمعدل الفائدة، التي تساوى بين الادخار والاستثمار، وهذا التراكم تحكمه قوى السوق.

(د) الكلاسيك الجدد يعولون على سوء توزيع الدخل، وأثره على إحداث تراكم رأسمالي[1].

(٣) النظريات الحديثة للتراكم الرأسمالي:

لقد بدأنا الحديث عن التراكم الرأسمالي، وكيفية تكوينه، منذ بدايات العصور الوسطي، مروراً بقدامى الكلاسيك، والكلاسيك الجدد، والآن يتعرض البحث للفكر الحديث لعملية التراكم الرأسمالي، التي تعتبر المحور الرئيس لعمليات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، في كل من البلاد المتقدمة والنامية، وقد ظهر من البحث أن محور الارتكاز الرئيس لإحداث التراكم، كان يقع على عاتق عنصر العمل، والتضييق عليه، فهل هذا التوجه الذي أطلَّ بظلاله خلال تلك الفترات، ظل مستمرًّا حتى الآن؟

وهذا ما سوف يتم البحث عنه في تلك السطور المتبقية من هذا المطلب.

(١) المرجع السابق، ص٢٦ - ٣٠.

أولاً: البحث في إحدى نظريات التراكم الحديث (التنمية الاقتصادية)

نموذج A. Lewis:

نالت التنمية الاقتصادية اهتمام الباحثين، خاصة في فترة الستينات، وكان لويس واحداً منهم، حين اهتم بخلق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، باستخدام ما أسماه عرض العمل غير المحدود **un limited supply of labor** ، هذا المصطلح يعنى أن السكان أكبر نسبيًا إلى رأس المال، وإلى الموارد الطبيعية، مما جعل قطاعات ضخمة من الاقتصاد تهمل الإنتاجية الحدية، التي قد تصل إلى الصفر أو تكون سالبة.

وبما أن التنمية الاقتصادية تستلزم توافر المتاح من عوامل الإنتاج، بما فيها التراكم الرأسمالي، فإنها كذلك تعتمد على التقدم التكنولوجي، فإن عدم توافر هذه العوامل يشكل عائقاً من عوائق التنمية الاقتصادية، وغالباً ما تكون مفتقدة أو يشوبها النقص، ولهذا اعتمد **Lewis** على فكرة عرض العمل غير المحدود، لخلق التراكم الرأسمالي، حيث أقام افتراضه في نموذجه على أن الأجور تكون عند مستوى الكفاف، وهو الأجر الذي يساعد في خلق، صناعات جديدة، أو أن تتوسع الصناعات القديمة بسبب هذا الأجر، فكيف ذلك؟

يرجع السبب في تحديد هذا الأجر، إلى فائض العمل الموجود في القطاع الزراعي، حيث إن مساهمته في الإنتاج الزراعي، تكون صفراً؛ ولهذا يرى أنه يجب أن يتحول هذا الفائض إلى الصناعة، ولكن بنفس الأجر الذي كانوا يتقاضونه في عملهم الزراعي، وبهذا يصبح أجر حد الكفاف، سقفاً للأجور في القطاع الرأسمالي[1].

وهذا ما يوضحه نموذج **Lewis**

(١) د. رفعت السيد العوضي، منهج الاخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٣١ - ٣٣.

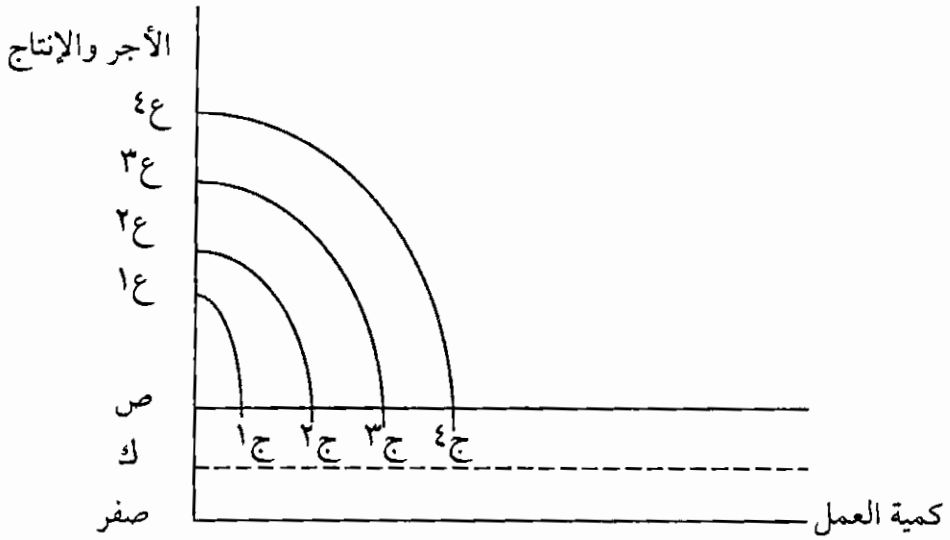

استخدام فائض العمل لخلق الإنتاج

«حيث أجر الكفاف يكون عند المستوى ك ، ومعدل الأجر في القطاع الصناعي، يمسك عند المستوى ص، ونقل جزء من قوة العمل الفائضة في قطاع الكفاف، سوف يؤدى إلى زيادة الإنتاجية (منحنى الإنتاجية الحدية ع ج)، والأرباح التي تحول إلى التراكم هي (ص ج ع)، ونقل جزء من قوة العمل الفائضة، سوف يؤدى إلى زيادة الإنتاجية، فيزيد التراكم (ص ع٢ ج٢)، وهكذا حتى يمتص فائض العمل في قطاع الكفاف»[١].

تعليق على نظرية لويس:

من الملاحظ أن التحليل في هذا النموذج، يمكن رده إلى المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الماركسية، حيث اعتمد الجميع على التحليل على أجر الكفاف، مما يعكس النتائج التدميرية التوزيعية، التي أثبتتها الدراسات التطبيقية في البلاد النامية، وهكذا فإن هذا التوجه مازال يعمل ويحدث تراكماً رأسماليًّا، على حساب دخول الطبقة العاملة[٢].

تلك النتائج التوزيعية التدميرية، تتعلق بالتوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي:

ـ فالتوزيع الوظيفي، وهو مجال اهتمام الكلاسيك الجدد، الذي يستبقى أجر

(١) المرجع السابق، ص٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص٣٨.

الكفاف في القطاع الزراعي، وربط معدل الأجر في القطاع الحديث، يجعل التوزيع خلال التنمية يحابي عوامل الإنتاج الأخرى غير العمل.

ـ أما التوزيع الشخصي، والذي لم يقل اهتماماً عند الكلاسيك وكينز وفي النظرية الاقتصادية عموماً، وربما تم الاهتمام به حديثاً، فإن الآثار التوزيعية تؤثر بشكل قوى على دخل الفئات الدنيا، والتي يمثل العمل المصدر الرئيس لدخلها، إذا استبقاء أجر الكفاف في القطاع الزراعي، وربط معدل الأجر في القطاع الحديث به، يعمل على تدهور الأنصبة التوزيعية لهذه الفئات؛ ولهذا يعود تفسير النتائج التوزيعية التدميرية للتنمية الاقتصادية جزئيًا.

ثانياً: تأثير الآلية الاقتصادية للمتغيرات الاقتصادية على عنصر العمل في الواقع العملي:

لقد تمت مناقشة بعض النظريات الاقتصادية، التي أقامت فروضها على تحميل عنصر العمل حل مشكلة التراكم الرأسمالي، بإقامة التحليل على مستوى أجر الكفاف، بما فيه من النتائج التوزيعية التدميرية، والآن يتم التساؤل عن حقيقة الواقع العملي، الذي يواجه تطبيق عمل المتغيرات الاقتصادية على القوى العاملة، ومدى تعرضها، لتقلبات السوق، بالبطالة أو الفصل التعسفي، أو زيادة الأجر، ورفع مستوى المعيشة، وهذا نعرض له الآن:

أثر ارتفاع سعر مورد من موارد الإنتاج:

تلجأ المنشآت في هذه الحالة إلى إجراء تعديلين في الزمن الطويل:

ـ سوف تعمل المنشآت على تخفيض استخدامها من ذلك العنصر الإنتاجي، الأكثر تكلفة، باستبداله بعناصر إنتاجية أخرى، أقل تكلفة[1].

ـ الزيادة في سعر أى عنصر، سوف تؤدى إلى ارتفاع تكاليف وأسعار المنتجات، التي يستخدم العنصر في إنتاجها، يترتب على ذلك، أن يشترى المستهلكون كمية أقل من المنتجات، أو يستبدلونها بأخرى، مما يؤدى إلى نقص في الطلب على الموارد، وتنخفض الكمية المطلوبة، من أى عنصر من عناصر الإنتاج، مع زيادة سعره، وعلى

(١) جيمس جوارتيني، الاقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ص٣٩١.

ذلك فإن منحنى الطلب على المورد، يتحدد من أعلى إلى أسفل، وسوف تتم بعض التعديلات مثل:

١ـ البدائل في الإنتاج: استخدام توليفة المدخلات التي تعمل على تخفيض التكاليف.

٢ـ البدائل في الاستهلاك: إن الارتفاع في أسعار المنتجات، سوف يشجع المستهلكين على شراء السلع البديلة، وتخفيض الاستهلاك من السلع مرتفعة التكاليف، مما يعمل على تقليل الإنتاج، وبالتالي سيقل طلب منتجي السلعة على هذه الموارد، يتضح ذلك من خلال تجربة صناعة السيارات الأمريكية، خلال السبعينات، فقد ارتفعت أجور العمال في تلك الصناعة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السيارات الأمريكية، وتحول كثير من المستهلكين إلى سلع بديلة أخرى، فتناقصت المبيعات من السيارات الأمريكية، ومن ثم انخفضت العمالة المطلوبة لتلك الصناعة، وتفش البطالة بتسريح الكثير من العمال.

٣ـ انتقال منحنى الطلب على عناصر الإنتاج: يحدث ذلك نتيجة لثلاثة عوامل:

أ ـ تغير الطلب على المنتج سوف يؤدى إلى تغير مماثل في منحنى الطلب على السلع المنتجة، ففي السبعينات تزايد الطلب على السيارات الصغيرة، بسبب ارتفاع أسعار البنزين، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العمال الذين ينتجون هذا النوع من السيارات في الولايات المتحدة، وتم فصل عدد كبير من عمال صناعة السيارات الكبيرة الحجم، وزاد التوسع في الطلب على العمال، في صناعة السيارات صغيرة الحجم.

ب ـ التغير في إنتاجية الموارد يؤدى إلى التغير في الطلب على تلك الموارد: إن التقدم التكنولوجي يمكن أن يحسن من إنتاجية الموارد، بما فيها العمل، فعلى سبيل المثال، فإن استخدام الحاسب الآلي، أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية للكثير من العمال، حيث إن حصول العمال على معرفة جديدة ترفع مستوى مهارتهم، ومن ثم ينتقل هؤلاء العمال إلى فئة أكثر مهارة، حيث يكون الطلب عليها أكبر، مما عمل ذلك على ارتفاع معدلات الأجور في كل من الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا الغربية، واليابان، عن تلك المعدلات السائدة في معظم مناطق العالم الآخرى.

جـ ـ التغير في سعر الموارد البديلة سوف يؤثر على الطلب على المورد الأصلي: على سبيل المثال، عندما تتزايد معدلات أجور العمال النقابيين في مجال ما، أو صناعة

معينة، فإن الطلب على العمال غير النقابيين يتزايد، وعلى العكس، فإن زيادة سعر المورد المكمل لمورد آخر، سوف تؤدى إلى نقص في الطلب على المورد الآخر، فمثلاً الأسعار المرتفعة للحاسب الآلي، سوف تسبب نقصاً في الطلب على واضعي برامج الكومبيوتر.

والتساؤل المطروح: هل يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية؟

إن العدالة الاقتصادية يصعب تنفيذها، حتى في ظل المنافسة الكاملة، أو حتى مع الالتزام بتطبيق الإنتاجية الحدية، تحت مقولة: إن أسواق المنافسة الكاملة تؤدى إلى العدالة والمساواة؛ ذلك لأن كل مورد يدفع له القدر الذي يستحقه تماماً، ولكن هذا التفكير يشوبه عيب كبير، وهو أن الناتج الحدى للعمل، لا يمكن أن يتحدد مستقلاً عن مساهمة بقية العناصر الإنتاجية الأخرى؛ لصعوبة تحديد نسبة خاصة من الناتج لكل عنصر إنتاجي على حدة[1].

المطلب الثالث

تقييم صلاحية نظريات التراكم الرأسمالي في خلق الادخارات

بعد استعراض هذا النهج الاقتصادي، الذي نشط طوال هذه الحقب، وتزاحمت محاولاته من أجل وضع النظريات المتعددة للتراكم الرأسمالي، نتوقف لمحاولة الحصول على إجابة تفسر هذا التساؤل:

هل استطاعت هذه النظم الاقتصادية أن تقود عملية التراكم الرأسمالي، وهو المتغير الاقتصادي الأهم، والمحرك لعمليات التنمية الاقتصادية؟ وما مدى فاعلية الأدوات الاقتصادية المستخدمة، ومدى اتسامها بالثبات والاستقرار، أو التقلب، لتحقق في المجال التطبيقي، ما وصلت إليه نظريًا؟

هذا يكون محور الانطلاق إلى التحليل والمناقشة.

ويدور التحليل حول ثلاثة محاور:

أولاً: سعر الفائدة، ويلقى عليها الضوء من زاويتين:

١ـ التكوين الحقيقي لسعر الفائدة، ومدى قدرة البنوك على خلق الادخارات.

٢ـ مدى قدرة الدول النامية على توفير المدخرات.

(١) المرجع السابق، ص٣٩٢-٤٠٣.

ثانياً: علاقة الدخل ـ الادخار، وتأثير ذلك على قدرة فئات الدخل على الادخار.

ثالثاً: التقلبات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: سعر الفائدة:

١ـ التكوين الحقيقي لسعر الفائدة:

«اعتمد الكلاسيك الجدد، عند وضعهم لنظرية التراكم الرأسمالي، على أن الادخار، دالة متزايدة في معدل الفائدة، بينما تحول اهتمام التحليل الكينزي إلى علاقة الدخل ـ الادخار، بدلاً من الادخار ـ معدل الفائدة، ولكنه لم يهملها تماماً، بل اختلفت نظرته إليها عن نظرة الكلاسيك»[1]، وعند عرض التدفق الدائري(*)، وحركة الادخار والاستثمار، وجدنا أن القلب الذي يضخ الادخارات، إلى قطاعات منشآت الأعمال، هي أسواق الأرصدة القابلة للإقراض، أى الأموال المودعة، التي تعتمد على سعر الفائدة، لتمويل الاستثمار.

إذن ومهما بعدت الاهتمامات عن أثر الفائدة في التحليل الاقتصادي، إلا أنها تشكل القلب النابض للحركة الاقتصادية، في الاقتصاد الوضعي.

والتساؤل: هل تستطيع الفائدة أن تقود عملية التراكم الرأسمالي؟

وهذا ما يحتاج إلى التحليل:

الفائدة يطلق عليها سعر الأرصدة القابلة للإقراض Price of Loanable Funds ويعبر عن هذا بكمية النقود الإضافية، التي يكون الشخص مستعدًّا لأن يدفعها الآن من أجل حصوله على سلعة أو مورد معين، بدلاً من المستقبل، من طرف شخص أو مؤسسة إقراضية، ويشكل طلب المستهلكين والمستثمرين أساس الطلب السوقي للأموال القابلة للإقراض، أى يخضع سعر الفائدة، لعنصر متغير، وغير مستقر، وهو السعر المحدد نتيجة لقوى العرض والطلب، وترتبط كمية الأموال المطلوبة، بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، فالمشروعات الاستثمارية التي ترغب في الكسب عند سعر فائدة أقل، تكون أقل ربحية عند المعدلات المرتفعة؛ ولهذا فإن المستهلكين والمستثمرين، يقل طلبهم على الأموال، عند ارتفاع أسعار الفائدة، فيتسبب ذلك في نقص كمية

---

(١) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٤١.

(*) انظر فيما سبق من هذه الدراسة.

الأموال المقترضة، إلا أنها تشجع المقرضين على إمداد السوق بكمية كبيرة من الأموال، وهذا يحابى الادخار، ولا يحابى الاستثمار، ويعمل على التضحية بالاستهلاك، في سبيل الحصول على السعر الأعلى لأموالهم[1].

وهل هناك سعر واحد للفائدة؟

هناك سعر الفائدة النقدي، وسعر الفائدة الحقيقي Money Rate of Interest and Real Rate of Interest ففي خلال فترات التضخم يتحدد سعر الفائدة النقدي، بقوى العرض والطلب في سوق الأموال القابلة للإقراض، مما يجعله مؤشراً مضللاً، لارتفاع مستوى الأسعار، والذي يكون منخفضاً في الحقيقة عن السعر المعلن، وهذا يدفع صانعى القرارات إلى تضمين سعر الفائدة النقدي، علاوة تضخمية لتعويض المقرضين عن النقص المتوقع في القوة الشرائية لأصل القروض، وفائدتها، حتى نهاية أجل القرض، حتى يتساوى سعر الفائدة الحقيقي مع سعر الفائدة النقدي (منقوصاً منه العلاوة التضخمية) وإن لم يتم التعويض، فإن المقرضين سيقومون بتخفيض النقود المعروضة في سوق الأموال القابلة للإقراض.

وبهذا فإن سعر الفائدة لا يعكس السعر الحقيقي في حالة التضخم، ويكون السعر النقدي مؤشراً لمعدل التضخم. هذا بالإضافة إلى تعدد آخر لأسعار الفائدة، فهناك سعر الرهن، وسعر للفائدة التفضيلي، وسعر إقراض المستهلك وغير ذلك.

فما هي مكونات سعر الفائدة؟

هناك ثلاثة عناصر لسعر الفائدة النقدي على أى قرض وهي:

عنصر الفائدة الصافي، وهو السعر السوقي الواجب دفعه عند الإقراض، وعلاوة التضخم، والعنصر الثالث ينقسم إلى شقين: علاوة تعكس مراقبة القرض، وعلاوة تعكس خطر تخلف المقترض عن دفع القرض، والخطر الذي صاحب طول فترة القرض[2].

أما فيما يخص مدى قدرة البنوك على خلق الادخارات، فهي تخضع هي الأخرى للتقلب، حيث تحتفظ البنوك بنسبة من أصولها في شكل احتياطيات، لمواجهة احتياجات المودعين، من احتمال طلب كل المودعين، لأموالهم من حساباتهم من نفس

(١) جيمس جوارتيني، التحليل الجزئي، مرجع سابق، ص٤٤٢، ٤٤٣.
(٢) جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص٤٤٨.

اليوم، إلا أن احتمال حدوث ذلك بعيداً؛ ولهذا يلجأ البنك لعمل احتياطي نسبي مصرفي Fractional Reserve Banking وهو نظام يُمكّن المصارف من الاحتفاظ بنسبة تقل عن ١٠٠٪ من الودائع لديها، كاحتياطي، ليغطى ما لديها من ودائع، فإذا كان الاحتياطي القانوني ١٥٪ وهو أقل قدر من الاحتياطي، فإن المصارف مطالبة بموجب القانون، بالاحتفاظ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار كاحتياطي، مقابل مليون دولار من الودائع (مما يعنى تعطيل هذا الاحتياطي عن دورة النشاط الاستثماري).

ولكن كيف تخلق المصارف النقود؟

تلجأ البنوك إلى ما يعرف بالمضاعف الذي تعمل من خلاله الاحتياطيات الجديدة، على زيادة عرض النقود «مضاعف زيادة الودائع deposit expantion multiplier»، والذي يتحدد بنسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع الجارية، ومع انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني، تتعاظم الزيادة المحتملة في عرض النقود المترتبة على خلق الاحتياطيات الجديدة، وأن نسبة الاحتياطي القانوني تحدد الحد الأقصى لعملية خلق النقود من الاحتياطيات الجديدة[١].

ولكن هل تؤدى الاحتياطيات النقدية الجديدة إلى ممارسة مضاعف زيادة الودائع لأثره كاملاً؟

لا يحدث ذلك؛ لأن المضاعف الفعلي قد يكون أقل من المضاعف المحتمل لسببين:

١ـ أن مضاعف زيادة الودائع يتناقص، إذا قرر الشخص أن يحتفظ بالعملة لديه، بدلاً من إيداعها المصرف.

٢ـ أن مضاعف زيادة الودائع، يكون أقل من قيمته القصوى عندما لا يتمكن البنك من إقراض كل ما لديه من احتياطيات إضافية جديدة.

والحقيقة أن الاحتياطيات الإضافية العاطلة لا تدر فائدة، مما يؤدى إلى خفض قيمة مضاعف زيادة الودائع عن حده الأقصى المحتمل[٢].

نخلص من هذا أن قدرة البنوك على خلق النقود تخضع للتقلبات، ولقرار الادخار، الذي لا يمكن التحكم فيه من قبل البنوك.

---

(١) جيمس جوارتيني، التحليل الكلي، مرجع سابق،ص٣٦٣، ٣٦٨،وانظر المثال الرقمي ص٣٦٧، لمزيد من التفصيل

(٢) المرجع السابق، ص٣٦٨.

«من ناحية أخرى فإن النقود التي تخلقها البنوك في صورة ودائع، هي مجرد قيد محاسبي في دفاتر البنك التجاري، يتم التعامل بها ومضاعفة استخدامها أضعافاً مضاعفة من النقود الفعلية الموجودة لدى البنك، وأخذت البنوك تتعامل بصورة أخرى لكي تحتفظ بالنقد لديها، هي التحول لغالبية المعاملات إلى المعاملات الورقية، مثل بطاقات الائتمان، وشعارات الإضافة، ومقاصة الشيكات، وهي معاملات ورقية ضخمة بين الأفراد والدول؛ لهذا فإن حجم الكتلة النقدية أقل بكثير من حجم التعاملات المالية الورقية، مما قد يصل بها في يوم ما إلى عدم وجود النقد، والمعروف الآثار التضخمية الكارثية عند قيام الحكومة بطبع المليارات من الدولارات لتلبية الاحتياج والطلب»[1].

٢ـ «ما مدى قدرة الدول النامية على توفير الادخارات؟

يرتبط هذا الموضوع بسعر الفائدة أيضاً، والتي ترتبط بدورها بالسوق النقدي، الذي يتميز بنوعين من الأسواق، السوق النقدي المنظم، وهو يعبر عنه: بعلاقة حقوق النظام البنكي ـ قروض، سلف، كمبيالات، على القطاع الخاص إلى الدخل القومي، وتسمى بنهج المبالغ القابلة للإقراض، والسوق النقدي غير المنظم، ويعبر عنه: بعلاقة النقود المودعة إلى العرض النقدي، ويسمى بنهج تفضيل السيولة، وهما المسئولان عن التراكم الرأسمالي في البلاد النامية.

يشكل السوق النقدي غير المنظم، الجزء الأكبر من السوق، فهل يمكن الاعتماد على هذه الأسواق لخلق التراكم؟

الأمر يحتاج إلى دراسة خصائص كل سوق وتسجيل الملاحظات الآتية:

١ـ يرتبط معدل الفائدة في الدول النامية، بمعدلات الفائدة في الدول المتقدمة، نظراً لسيطرتها المصرفية حيث تقوم بوضع نماذج للتطبيقات المصرفية، تلتزم بها الدول النامية.

٢ـ يعتمد اقتصاد الدول المتقدمة على المواد الأولية، وقد يكون محصول أو محصولين، مما يُضفي سمة الموسمية، والتي من طبيعتها التقلب العنيف الذي يضفي على التعامل بمعدل الفائدة التقلب، نتيجة للطلب على القروض، والذي ليس له

(١) د. محمد حسين الصافي، انهيار الرأسمالية الفوضى القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٤م، ص٩٨.

ارتباط بالتقلب في الاستثمار الحقيقي، كذلك يلحق التأثير بالسوق النقدي غير المنظم؛ لأنه المصدر لتغطيته طلبات القروض، وذلك لعجز السوق النقدي المنظم عن إجابة طلبات الإقتراض.

٣ـ هناك معوقات تعوق عمل السوق النقدي المنظم، تعمل ضد فاعلية معدل الفائدة، والذي يمكن التعويل عليه في خلق الادخارات، إذا كان يشكل الجزء الأكبر من السوق النقدي، وفي حال إذا ما تحرر من تبعيته لسيطرة النظام المصرفي وحتى يتمكن من الابتعاد عن التقلبات العنيفة لمعدلات الفائدة العالمي، عند التعامل في مجال التجارة الخارجية، ولكنه يقابل تحديات داخلية وخارجية منها:

ـ الجزء الأكبر من السوق النقدي، يسيطر عليه السوق النقدي غير المنظم، فإن نهج تفضيل السيولة، يرجع فيه قرار أو حركة الإيداعات والإقراض إلى الأفراد، فحين يزداد الطلب على الاقتراض موسميًا، فإنه يتم التوجه إلى السوق النقدي غير المنظم؛ لعدم قدرة السوق المنظم؛ تلبية طلبات الاقتراض لوجود قحط في رؤوس الأموال.

ـ ارتباط هيكل معدل الفائدة في الدول النامية بالسوق المتقدمة، لا يعكس حقيقة السوق.

ـ تلبية السوق غير المنظم لمتطلبات الإقراض يفقد دور الجهاز المنظم في خلق التراكم، ووضع السياسات.

ـ من العوامل التي تجعل السوق غير المنظم يسيطر على جانب العرض، طبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الذي يربط المقرضين بالمقترضين.

ـ سيطرة المقرضين تجعل معدل الفائدة أعلى، من المعدل الموجود في السوق المنظم، والذي يعد أقل تجانساً عن السوق المنظم.

هذه المعوقات تؤدى إلى النتائج التالية:

١ـ صلاحية تطبيق معدل الفائدة في الدول المتقدمة، التي تملك خاصية السعر، والتي قد تستطيع أن تقود التراكم من خلاله، لا يصلح للتطبيق في اقتصاديات لا تملك هذه الخاصية، والذي يصل به إلى وضع التوازن الذي يتساوى عنده الادخار مع الاستثمار؛ ذلك لأن المسيطر على التعامل في السوق الغير منظم، الذي لا يستطيع أن يعكس المتغيرات الاقتصادية الداخلية الحقيقية، وإنما يعكس بصورة مشوهة اقتصاديات الدول المتقدمة، التي لا تعبر عن واقع الدول النامية.

٢ـ أن معدل الفائدة لا يتحدد في الدول النامية، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، كما أيده الكلاسيك الجدد، فيملك بهذا خصائص السعر، فالقرار الاختياري للتراكم الرأسمالي، لا يصلح للدول النامية، بل يجب أن يقاد التراكم الرأسمالي، وينظم بواسطة الدولة، أو عن طريق نظم أخرى غير معدل للفائدة.

لهذا، فإن فاعلية معدل الفائدة لقيادة عملية التراكم في البلاد النامية لا يمكن الاعتماد عليه[١].

ثانياً: علاقة الدخل – الادخار، وتأثيرها على قدرة فئات الدخل المختلفة على الادخار:

هل تملك الدول المتقدمة القدرة على توظيف خاصية السعر؟

هذا ما نادى به الكلاسيك الجدد، وتحول عنه التحليل الكنزي، فلماذا؟

اعتمد الكلاسيك على الدور الذي يلعبه معدل الفائدة، في تقلبات الميل للادخار، غير أن الدخل أيضاً يلعب دوراً على الادخار، خاصة مع الاهتمام باقتصاديات التنمية، التي يتصدرها نقص المدخرات، أى أن المشكلة في جانب العرض، والتي تتلخص في أن: عدم التساوى في توزيع الدخل، يعمل في صالح الادخار[٢].

وهذا الأمر يستدعى التوقف عنده لإبداء بعض الملاحظات:

ـ كيف يبنى اقتصاد يعمل على خلق تراكم، على إقرار العلاقات التدميرية التوزيعية!

ـ «يعنى ذلك أن النظرية الاقتصادية للتراكم الرأسمالي، ليست تبنى إلا على ربط الأزمة النهائية للرأسمالية بنقص معدل الادخار، كما فعل ريكاردو وماركس، حيث حمل عبء الادخار، على تحديد أجر الكفاف[٣].

ـ هذه النظريات للتراكم الرأسمالي، لم تراع إلا تحقيق الربح، لمصلحة الرأسماليين، وتهميش قطاع كبير من المجتمع، وهو العمالة، فمن ناحية لم تعظم قيمة العمل، إلا بجعله ترساً في آلة تدار لصالح المتربحين من ورائهم.

---

(١) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٤١-٥٢.

(٢) د. رفعت السيد العوضي، المرجع السابق، ص٤١-٥٢.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحات.

ـ وكون هذه النظريات تبنى خلق التراكمات الرأسمالية على حساب أجر الكفاف، فإنها بذلك لا تفتح الفرصة أمام زيادة معدلات الأجور، التي تنقل القدرة على الادخار، من المرحلة الصفرية، إلى أن يصبحوا مدخرين، فتتسع حلقة التراكم الرأسمالي، وما تعمل هذه النظريات إلا على زيادة الفجوة؛ ليزداد الغنى غناً، والفقير فقراً، وهذا يخرج عن أى اعتبارات إنسانية، حتى ولو لم نربطها بالدين.

ثالثاً: التقلبات الاقتصادية ومدى تأثيرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

«يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز، أن قوى السوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتيًا، مما يدفع الاقتصاد القومي إلى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي، فهم يعتقدون أن الاقتصاد القائم على السوق، هو متقلب بطبيعته، حيث يقوى المضاعف التغيرات الصغيرة في الطلب الكلي، لتؤدى إلى تغيرات واسعة في الدخل، ويشتد عمل الاستقرار الناتج عن عمل المضاعف، من خلال المعجل، إذ يؤدى خفض أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي إلى تقلبات كبيرة في الإنفاق الاستثماري، وفقاً لمبدأ معجل الاستثمار، كذلك تؤدى تغيرات النظر في المستقبل، إلى زيادة عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستقرار.

ويربط كينز بين الاستثمار غير المستقر، والدورة الاقتصادية، حيث إن الاستثمار الخاص عند كينز، هو العامل المحرك في نظريته للدورة الاقتصادية، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة، ليتحول إلى رخاء؛ لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة، مدعماً القطاعات الأخرى، للاقتصاد القومي (مبدأ المضاعف)، وينتهى الانكماش الاقتصادي، بحدوث الكساد؛ لأن انخفاضاً صغيراً نسبيًا في معدل الاستهلاك يؤدى إلى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل)، كذلك فإن المخزون وهو جزء من الاستثمار يتقلب خلال الدورة[1].

هذا التقلب في الدورة الاقتصادية، وارتباط ذلك بالاستثمار، الذي هو المشغل للادخارات، «يتعرض للانخفاض في حالة الكساد، مما يؤثر على الناتج القومي، وهذا ما تمت قراءته من الواقع، حيث انخفض الاستثمار الكلي خلال الكساد الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي في الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٥م، من ١٦٪ إلى ١٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، أو يكون على النقيض، فإن الاستثمار يلعب دوراً هامًا في دعم الرخاء الاقتصادي.

(١) جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص٢٨٩، ٢٩٠.

وارتبط ذلك بواقع سياسة الاقتصاد الكلي، وكنتيجة حتمية لها، فإذا أرادت أن تخفض من عدم الاستقرار فلابد أن تحدث الآثار التوسعية أو الانكماشية في الوقت الصحيح، ولا يمكن ضمان القدرة، على توقع ما يحدث في المستقبل إلا بقدر محدود؛ ولذلك يقولون:

«فيبدو من الصعب أن نسلك السبيل الصحيح لتحقيق الاستقرار»[1].

وهكذا نرى أن الاقتصاديون لا يملكون السياسات أو الأدوات التحليلية الاقتصادية، المستخدمة لإخراج نظرية اقتصادية، والتي يمكن أن تلقى قبولاً وإثباتاً متيقناً، وهذا ما يؤكده على الدوام، المجال التطبيقي لتلك النظريات في الحياة الاقتصادية[2].

فهل تبنى القصور على الماء؟

وهل من نظام آخر يستطيع أن يجر معه مسيرة التنمية وقضية الإعمار إلى الأمام والذي لا يغفل الجانب الاجتماعي؟

وهذا ما سنبحث عنه في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

(١) المرجع السابق، ص٤٣٢.

(٢) د. رفعت السيد العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٦.